

الحسابات الجارية Current Accounts

يعد فتح الحساب الجاري من أقدم العمليات المصرفية التي استخدمت مع بداية النشاط المصرفي في جميع البنوك لخدمة العملاء وتلبية الاحتياجات المالية اليومية، وقد تعددت الفوائد العملية للحسابات الجارية وبرزت أهميتها في تيسير التداول وانجاز المعاملات المرتبطة بأنشطة الأعمال وكذلك تطوير نظم المدفوعات بشكل مأمون وتضاءل الحاجة للمعاملات النقدية.



محاوِر العدد:

- تعريف الحساب الجاري
- طريقة عمل الحساب الجاري
- أنواع الحسابات الجارية
- شروط فتح الحساب الجاري
- أنواع العمليات في الحساب الجاري
- الفوائد العملية للحساب الجاري
- إقفال الحساب الجاري



عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه البنك أو لأسباب أخرى يرى معها البنك إقفال الحساب، ونضيف بأنه في حالة الوفاة أو فقدان الأهلية أو الإفلاس يتم إغلاق الحساب بمعرفة الأشخاص أو الجهة المخولة بذلك.

المصادر:

- عمليات البنوك التجارية - إصدار معهد الدراسات المصرفية
- قانون التجارة الكويتي 1980/68 (المواد 388-404)
- شبكة المحاسبين العرب
- المعاملات المالية للدكتور/علي السالوس

تعريف الحساب الجاري

تعرف المادة (388) من القانون التجاري الكويتي الحساب الجاري بأنه:

«عقد يتفق بمقتضاه شخصان على أن يقيدا في حساب، عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة، الديون الناشئة عن العمليات التي تتم بينهما من تسليم نقود أو أموال أو أوراق تجارية قابلة للتملك وغيرها، وأن يستعاضا عن تسوية هذه الديون، كل دفعة على حدة، بتسوية نهائية ينتج عنها رصيد الحساب عند قفله».

ويتضح من هذا التعريف أنه لا يشترط في الحساب الجاري بالضرورة أن يكون أحد طرفيه بنكا، بل يجوز أن يكون مفتوحاً بين شخصين من غير البنوك، أو بين بنك وغير بنك أو بين بنكين، وأن الغالب أن يكون أحد طرفيه بنكا، ونستنتج من التعريف:

- أن هناك شخصين تربطهما علاقات متشابكة وبينهما معاملات متتابعة من طبيعة واحدة.
- أن العلاقة بين الشخصين علاقة تعاقدية أساسها عقد رضائي ملزم للجانبين.
- أن طرفي الحساب لا يصفيان معاملتهما أولاً بأول إنما يتركان مفردات هذه المعاملات تتعاقب داخل الحساب.
- أن رصيد الحساب عند إقفاله هو الذي يكون محلاً للتسوية بين طرفي العقد.

كما يستنتج من هذا التعريف ومن طريقة عمل الحساب السبب في تسميته حساباً جارياً لأن القيود تسجل فيه على التوالي، وهو مُعد لاستقبال عمليات كثيرة متعاقبة، وهذه العمليات تفقد استقلالها لتصبح مجرد مفردات دائنة أو مدينة في الحساب.

طريقة عمل الحساب الجاري

يعتبر الحساب الجاري من أكثر الحسابات المصرفية شيوعاً لدى البنوك، وهو نتيجة إيداع العميل دفعات نقدية في الحساب أو غيرها من الإيداعات مثل تحويل راتبه إلى الحساب عن طريق جهة عمله، أو فتح اعتماد من البنك بمبلغ معين يسحب منه تباعاً. ويتم السحب غالباً بواسطة الشيكات التي يصدرها البنك للعميل بناءً على طلبه ويقوم العميل بتحريرها لصالحه أو باسم مستفيد آخر للصرف من البنك، وكذلك السحب بواسطة أوامر الدفع التي يصدرها العميل إلى بنكه أو بناءً على تعليمات مستديمة أو السحب بواسطة بطاقة السحب الآلي.

تفتح البنوك الحسابات الجارية لجميع العملاء دون استثناء وفقاً للشروط المقررة بعد التحقق من جدية العميل في استخدام الحساب. وقد تشترط بعض البنوك حداً أدنى من الإيداعات لفتح الحساب الجاري، كما يمكن أن يفتح الحساب دون إيداع أي مبالغ وفقاً للسياسة المقررة لكل بنك.

والحساب الجاري يسفر عادة عن رصيد دائن والذي يعتبر نتاجاً لعمليات الإيداع والسحب ولا يسمح للعميل بالسحب إلا في حدود الرصيد الدائن، وقد يتم السحب بالتجاوز عن الرصيد الدائن وفقاً للاتفاق الذي يبرم بين البنك والعميل وذلك في حالة التصريح له بتسهيلات للسحب على المكشوف ووفقاً للحدود والشروط المتفق عليها، حيث يتم احتساب الفائدة المدينة على الرصيد اليومي المدين وقيد الفائدة المستحقة على حساب العميل كل ثلاث شهور (في نهاية كل من مارس، يونيو، سبتمبر، ديسمبر) أو عند إقفال الحساب إذا أقفل قبل موعد قيد الفائدة على الحساب ووفقاً لسعر الفائدة المقرر.

ولا يتم دفع فائدة بواسطة البنك على رصيد الحساب



الدائن ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك ويعتبر ذلك من قبيل الاستثناء، وقد يتم تحصيل بعض الرسوم على ما يقدم للعميل من خدمات وفقاً لتعرفة الخدمات المصرفية المعمول بها مثل الرسم المقرر على إصدار دفاتر الشيكات أو على التعليمات المستديمة، وغير ذلك من الخدمات المتعلقة بالحساب الجاري.

كما تشجع البنوك التعامل بالحساب الجاري وزيادة الإيداعات به نظراً لصالحة تكلفة التشغيل حيث لا يتم دفع فائدة على أرصدة الحسابات الجارية الدائنة، كما يتم استخدامها لإجراء العديد من العمليات المصرفية لا سيما تلك التي تفتح لأغراض تجارية.

أنواع الحسابات الجارية

1 - وفقاً لنوع العميل:

- حساب فردي
 - حساب مشترك
 - حساب (منظمة، هيئة، مؤسسة، شركة، وغيرها)
- إن عملاء الحسابات الجارية هم من جميع الفئات، حيث يتم فتح الحساب للعميل الفردي، المؤسسات الفردية، الحسابات المشتركة، شركات الأشخاص، شركات الأموال، الشركات ذات المسؤولية المحدودة، النقابات، الجمعيات، الاتحادات، الوزارات والهيئات الحكومية... الخ.

الحساب وصلاحياتهم. وفيما يخص أصحاب المهن يجب تقديم نسخة من ترخيص مزاولة المهنة الصادر من وزارة التجارة. هذا، ويتم استيفاء وتوقيع نموذج فتح الحساب وشروطه، وبطاقات توقيع المخولين مع تحديد الصلاحيات المخولة لكل منهم.

أنواع العمليات في الحساب الجاري

تنقسم العمليات التي تحدث في البنك وتؤثر على الحساب الجاري إلى عدة أنواع هي:

1) الإيداع (الإضافة):

يمكن الإيداع في الحساب الجاري بإحدى الصور الثلاثة التالية:

- إيداع نقدي: عند قيام العملاء بإيداع أي مبلغ نقدي في حسابهم الجاري.

- إيداع بشيكات داخلية (تحويلات داخلية): الشيك الداخلي عبارة عن شيك مسحوب على عميل له حساب في البنك لصالح عميل آخر له حساب في نفس البنك ونفس الفرع أي أن الساحب والمسحوب عليه عملاء لنفس البنك ونفس الفرع.

- إيداع بشيكات خارجية (مسحوبة على عملاء بنوك أخرى): الشيك الخارجي في حالة الإيداع يكون مسحوباً على عميل له حساب في بنك آخر لصالح عميل في

المساهمة تقديم المستندات التالية:

1 - نسخة من عقد تأسيس الشركة وأي عقود تتعلق بتعديل عقد التأسيس والذي يتضمن أسماء المخولين بإدارة وفتح الحسابات وحق الاقتراض والرهن.

2 - نسخة من النظام الأساسي للشركة والذي يتضمن الأحكام التفصيلية لإدارة الشركة.

3 - شهادة بأسماء رئيس مجلس الإدارة وجميع الأعضاء في المجلس.

4 - نسخة عن شهادة القيد في السجل التجاري.

5 - نسخة عن شهادة القيد في غرفة التجارة والصناعة.

6 - أية مستندات أخرى أو توكيلات معتمدة.

وفيما يتعلق بشركات الأشخاص فإنه يتعين أن يقوم الشركاء أو وكلاؤهم المخولين بفتح الحساب بالبنك بتوقيع نموذج فتح الحساب وأن يقوموا بتحديد المخولين بإدارة الحساب وصلاحياتهم بالإضافة إلى تقديم المستندات المؤيدة.

أما الجمعيات التعاونية، اللجان النقابية، النوادي وغيرها، فإنه يتعين تقديم خطاب من رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو الشخص المخول بفتح الحساب على أن يتم اعتماد تلك التعليمات من الجهة الإدارية المختصة مع تحديد المخولين بإدارة

أكثر من حساب جاري باسمه بذات العملة أو بعملات مختلفة ويتم إصدار كشف حساب إلى العميل بصفة دورية وفقاً لاحتياجاته، وبما يساعده على الوقوف على تفاصيل معاملاته مع البنك خلال الفترة التي يتضمنها كشف الحساب.

شروط فتح الحساب الجاري

يجوز فتح الحساب الجاري للشخص الطبيعي أو الشخص المعنوي وفقاً للشروط التالية:

أ) الشخص الطبيعي:

- أن يكون الشخص رشيداً، أي بلغ سن الواحد وعشرون عاماً، كامل الأهلية، وحسن السمعة.

- يفضل أن يكون معروفاً للبنك أو يقدم عن طريق أحد العملاء المعروفين للبنك.

- إذا كان الشخص أمياً فإنه يتم الحصول على توقيعه أو بصمة إبهام اليد على نموذج فتح الحساب ونموذج التوقيع مصحوباً ببيانات البطاقة المدنية أو جواز السفر ويتم ذلك بمعرفة الموظف المسئول بالبنك.

ب) الشخص المعنوي:

يقصد بالشخص المعنوي الشركات والمؤسسات والهيئات وما في حكمها. ويتعين عند فتح الحساب للشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات



2 - وفقاً لطبيعة رصد العميل:

- حسابات جارية مدينة

أي أن البنك يبدأ إنشاء الحساب بفتح اعتماد مصرفي بسلفة للعميل (بضمانات معينة).

- حسابات جارية دائنة

أي أن العميل يبدأ إنشاء الحساب بإيداع مبلغ معين لدى البنوك.

وفي حال ذكر حسابات جارية من دون تمييزها فإنه يقصد بها الحسابات الجارية الدائنة، أما الحسابات الجارية المدينة فلا بد من تمييزها صراحة.

كما يتم فتح الحساب الجاري بالدينار الكويتي أو بأي من العملات الأجنبية الرئيسية، ويجوز للعميل فتح

• يوفر الحساب الجاري وسيلة فعالة لضمان الحقوق وإثبات سداد الالتزامات عن طريق إثبات ذلك بالقيود المحاسبية التي تتضمنها كشوف الحسابات.

• تحقق الحسابات الجارية للمتعاملين تنظيم حساباتهم ومعاملاتهم المالية، حيث تقدم لهم كشوف حسابات دورية منظمة تشتمل على كافة القيود المحاسبية التي تعكس حركة معاملاتهم وتواريخ حدوثها والرصيد الناتج عن إجراء تلك المعاملات.

إقفال الحساب الجاري

تضمنت المادة (399) من القانون التجاري الكويتي قواعد إقفال الحساب، فنصت على أنه «إذا حددت مدة لقفل الحساب أقفل بانتهائها ويجوز إقفاله قبل انتهاء هذه المدة باتفاق الطرفين. أما إذا لم تحدد مدة للحساب الجاري جاز إقفاله في كل وقت بإرادة أحد الطرفين، وفي جميع الأحوال يقفل الحساب بوقفة أحد الطرفين أو بفقدانه الأهلية أو بإفلاسه».

كما درجت البنوك على إقفال الحساب الجاري من جانبها في حالة إساءة العميل استخدام الحساب بإصدار شيكات على الحساب دون توفر رصيد كاف لتغطيتها رغم تكرار إنذاره لمراعاة العمل على توفير مقابل الوفاء قبل إصدار الشيكات، كذلك في حالة

الفوائد تكمن فيما يلي:

• حفظ أموال العميل التي قد تتعرض للسرقة أو غيرها من الأخطار لو لم يتم إيداعها في البنك لأن البنك مسئول وأمين على هذه الأموال.

• تيسير التداول، حيث يستعاض عن نقل النقود والتعامل بها بموجب الشيكات أو بواسطة أوامر الدفع التي يصدرها العميل إلى مصرفه.

• توسيع نطاق التسويات والمقاصة بين أصحاب الحسابات الجارية فيما بينهم، أو بينهم وبين البنوك، كذلك بين البنوك بعضها البعض عن طريق الشيكات وأوامر الدفع وإجراء التحويلات بين الحسابات المختلفة، الأمر الذي أدى إلى تطوير نظم المدفوعات بشكل ميسر ومأمون وانحسار التعامل النقدي.

• زيادة التدفقات المالية في البنوك وبالتالي زيادة قدرتها على خلق النقود (الائتمان)، حيث يتم استثمار بعض الأموال المودعة في الحساب الجاري لمنفعة البنوك.

• ينطوي التعامل بالحساب الجاري على صورة من صورة الائتمان، حيث يتم سداد قيمة الشيك للمستفيد بعد فترة من الوقت تبدأ من وقت إبرام التعاقد بين العميل والمستفيد وإصدار الشيكات أو أوامر الدفع حتى وقت قيام المستفيد بتقديم الشيك للبنك لصرف قيمته وخصم القيمة من الحساب.



البنك أي أن الساحب عميل للبنك والمسحوب عليه عميل لبنك آخر وهنا يتطلب الأمر إرسال هذه الشيكات إلى غرفة المقاصة.

(2) السحب (الخصم):

قد يتم السحب من الحساب الجاري بإحدى الصور التالية:

– سحب نقدي: عند قيام العميل بسحب أي مبالغ نقدية من حسابه الجاري سواء بشيك أو بأمر دفع أو باستخدام بطاقة الصراف الآلي.

– سحب بشيكات داخلية (تحويلات داخلية): السحب بشيكات داخلية يعتبر الوجه الآخر لعملية الإيداع بشيكات داخلية، ولذلك في حالة وجود عملية إيداع بشيكات داخلية وعملية سحب بشيكات داخلية بنفس المقدار وفي نفس الفترة يجرى لها قيد واحد فقط لأنهما يمثلان إيداع بالنسبة لعميل وسحب بالنسبة لعميل آخر ولكنهما بالنسبة للبنك عملية واحدة تتمثل في التحويل من شخص إلى شخص آخر.

(3) التحويل المالي للحسابات داخل البنك أو خارجه.

(4) إثبات الفوائد المدينة والعمولات.

الفوائد العملية للحساب الجاري

تتعدد الفوائد العملية للحساب الجاري، إلا أن أهم تلك